منشورات صادرة عن مجموعة العمل المالى بشأن الدول عالية المخاطر

بتاريخ ٤ مارس ٢٠٢٢

١. **البيان العام الصادر عن مجموعة العمل المالي (الفاتف)**

يشمل الدول التي لديها أوجه قصور استراتيجية في نظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، أفادت مجموعة الفاتف أنه يتم استمرار العمل بالقائمة الصادرة فى فبراير ٢٠٢٠، حيث لا تزال **المجموعة الأولى**، تضم **كوريا الديمقراطية الشعبية**، وتدعو مجموعة الـ (FATF) مختلف دول العالم لتطبيق تدابير احترازية Counter Measures حيالها لحماية النظام المالي العالمي من المخاطر الكبيرة والمستمرة التي يشكلها غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسلح في هذه الدولة، كما تضم **المجموعة الثانية** دولة **ايران**، والتي لم تحرز التقدم المطلوب في شأن خطة العمل الخاصة بتصويب أوجه القصور لديها، وتدعو مجموعة الـ (FATF) مختلف دول العالم بأن تطبق إجراءات العناية الواجبة المعززة عند التعامل مع الاشخاص والكيانات ذوي الصلة بهذه الدولة.

٢. **بيان "تحسين الالتزام العالمي"**

يضم مجموعة الدول التي لديها أوجه قصور استراتيجية في نظم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسلح إلا أنه قد تم وضع خطة عمل لها لمعالجتها، وتراقب مجموعة الـ (FATF) هذه الدول عن كثب لتنفيذ خطط العمل في الوقت المحدد لها، وتضم هذه المجموعة حالياً كل من دولة **ألبانيا، وباربادوس، وبوركينا فاسو، وكمبوديا، وجزر الكايمان، وجمهورية هايتي، وجامايكا، والأردن، ومالي، ومالطا، والمغرب، وميانمار، ونيكاراجوا، وباكستان، وبنما، والفلبين، والسنغال، وجنوب السودان، وسوريا، وتركيا، وأوغندا، والإمارات العربية المتحدة، واليمن.**

وجدير بالذكر أن مجموعة الـ (FATF) لا تدعو دول العالم لتطبيق إجراءات العناية الواجبة المعززة عند التعامل مع الاشخاص والكيانات ذوي الصلة بالدول سالفة الذكر، ولكن تشجع دول العالم على أخذ هذه الدول في الاعتبار عند قيامهم بإعداد تحليل المخاطر.

ولمزيد من المعلومات عن البيانين سالفى الذكر، يرجى الدخول على الروابط الأتية:

١- https://www.fatf-gafi.org/publications/high-risk-and-other-monitored-jurisdictions/documents/call-for-action-march-٢٠٢٢.html

٢- http://www.fatf-gafi.org/publications/high-risk-and-other-monitored-jurisdictions/documents/increased-monitoring-march-٢٠٢٢.html